وثيقة خارجية

MDE 30/010/2001 بيان صحفي رقم

27 إبريل/نيسان 2001

تونس : أطلقوا سراح سجين الرأي نجيب حسني

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع سجين الرأي نجيب حسني، وهو محام يدافع عن حقوق الإنسان مسجون في تونس، تطلق منظمة العفو الدولية مناشدة (نداء) للإفراج عنه فوراً ومن دون قيد أو شرط ولوضع حد لحوادث الاعتداء والتخويف المستمرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقالت منظمة العفو الدولية اليوم إن "قضية نجيب حسني، المسجون بسبب الأنشطة التي قام بها نيابة عن ضحايا القمع تشكل مثالاً على الحملة التي تُشن بلا هوادة على المدافعين عن حقوق الإنسان."

وكان نجيب حسني، الذي حاز جوائز دولية عديدة بسبب عمله الملتزم في الدفاع عن حقوق الإنسان والذي أسس المجلس الوطني للحريات في تونس، قد سُجن في يونيو/حزيران 1994، بتهمة التزوير الملفقة. وبعد إصدار حكم عليه بالسجن مدة ثماني سنوات، من دون أدلة، في محاكمة جائرة جرت في العام 1996، أفرج عنه بصورة مشروطة في نهاية العام ذاته عقب حملة دولية للتضامن معه.

وقُبض عليه مرة أخرى في ديسمبر/كانون الأول 2000 وحكم عليه بالسجن مدة 15 يوماً بسبب "عدم امتثاله" لقرار قضائي منعه من ممارسة مهنته كمحامٍ مدة خمسة أعوام. وكان هذا المنع تعسفياً لأن شكل انتهاكاً للنصوص الحالية التي تنظم مهنة المحاماة، والتي تنص على أن مجلس نقابة المحامين هو الهيئة الوحيدة المخولة بتقرير ما إذا كان يجوز وقف المحامي عن ممارسة مهنته أو منعه من ممارستها.

وفي يناير/كانون الثاني 2001، بعد أن أمضى عقوبته، أُبقي نجيب حسني رهن الاعتقال بناء على قرار أصدره وزير الداخلية لإلغاء الأمر الذي قضى بالإفراج المشروط عنه في ديسمبر/كانون الأول 1996. ويُجبَر نجيب حسني الآن على إكمال الخمس سنوات ونصف السنة المتبقية من العقوبة البالغة مدتها ثماني سنوات والتي فُرضت عليه في محاكمة العام 1996.

وقبل اعتقاله السابق وبعده، تعرض نجيب حسني مع زوجته وأولاده بصورة متواصلة لجميع أشكال المضايقة والتخويف على أيدي السلطات التونسية، لاسيما مصادرة جواز سفره، وقطع خطوطه الهاتفية، ومراقبته بصورة مستمرة وتهديده باتخاذ إجراءات قضائية جديدة ضده.

وشددت منظمة العفو الدولية على أنه "رغم الضغط الذي مورس عليه وعلى عائلته لم يتخل نجيب حسني عن التزامه بالدافع عن حقوق الإنسان وضحايا القمع. ولهذا السبب يقبع في السجن من جديد اليوم."

وعلاوة على ذلك، بلغت حوادث الاعتداء والتخويف التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان بصورة يومية مستوى غير مسبوق. وليس زج نجيب حسني في السجن، ووقف أنشطة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وازدياد الإجراءات القضائية المتخذة ضد قادة الرابطة المذكورة وقادة المجلس الوطني للحريات في تونس، فضلاً عن الاعتداءات الجسدية التي يتعرض لها قياديو ونشطاء هذه الجمعيات وغيرها من الجمعيات المدنية، إلا أمثلة قليلة على تدهور أوضاع حقوق الإنسان في تونس.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات التونسية إلى :

- الإفراج عن نجيب حسني فوراً ومن دون قيد أو شرط، والسماح له باستئناف ممارسة مهنته كمحام وضمان حرية حركته في تونس والخارج؛
- وضع حد فوري للضغط والهجمات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني والسماح لهم بمزاولة أنشطتهم من دون تهديد أو تدخل.

انتهى